



## International Journal of Applied Research

ISSN Print: 2394-7500  
ISSN Online: 2394-5869  
Impact Factor: 5.2  
IJAR 2019; SP12: 120-133

م.م ملاذ فائق مجيد  
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية  
الجامعة / قسم العلوم المالية  
والمصرفية / ماجستير اقتصاد

م.م رشا عدنان احمد  
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية  
الجامعة / قسم العلوم المحاسبية  
/ ماجستير محاسبة

م.م علي عدنان داود  
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية  
الجامعة / قسم العلوم المالية  
والمصرفية / ماجستير اقتصاد

(Special Issue-12)

### “International Conference for Humanities and Technology ICFHAT”

(27-28<sup>th</sup> October, 2019)

### التنمية المستدامة في العراق بين تراكمات الماضي وضرورات المستقبل

م.م ملاذ فائق مجيد م.م رشا عدنان احمد م.م علي عدنان داود

لقد أصبحت التنمية المستدامة أسلوباً من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة، إذ تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين على المستويين العالمي والإقليمي على حد سواء، إذ بذلت جهوداً كبيرة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من المنظمات والهيئات الدولية بالإضافة إلى إسهامات الخبراء والعلماء المهتمين بالبيئة والتنمية. ولما كان الاقتصاد العراقي يعاني من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والتي شكلت تحديات حقيقية أمام مسيرة التنمية المستدامة، إذ توصل البحث إلى تزايد عقدة أحادية الجانب يوماً بعد آخر و تفاقم الفساد المالي والإداري في البلاد و انخفاض وتراجع دور الحكومة في تنمية العنصر البشري إذ أن ما يخصص لقطاع التعليم كنسبة من الإنفاق العام غير كافي للنهوض بهذا المورد الحيوي الذي يعد أساس التنمية في كل البلدان فضلاً عن ذلك عدم الاكتراث للمشكلات البيئية التي تتعرض لها البلاد سواء كانت ناجمة عن هدر مورد الغاز الطبيعي ( الاحتراق المصاحب لاستخراج النفط ) أو تصريف المياه في الأماكن غير مخصص لها . لا الأمر الذي تطلب ضرورة العمل على صياغة استراتيجية واضحة" المعالم بشأن إدارة وتخصيص" الأيرادات النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة بعمق تهدف إلى إنهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على مبادلة العوائد النفطية بالتنمية المستدامة .

#### Abstract

Sustainable development has become one of the methods of development required by contemporary life. It has received great interest from researchers at both the global and regional levels. It has made great and continuous efforts, which have been contributed by many international organizations and bodies in addition to the contributions of experts and scientists interested in environment and development. As the Iraqi economy suffers from a lot of economic, social, political and security problems, which posed real challenges to the sustainable development process, as the research reached to increase unilateral complex day after day and worsening financial and administrative corruption in the country and the decline and decline of the role of the government in the development of the human element. What is allocated to the education sector as a percentage of public expenditure is not enough to promote this vital resource, which is the basis of development in all countries, in addition to the lack of concern for the environmental problems faced by the country, whether resulting from the waste of natural gas resource (combustion Love to extract oil) or drain water in unallocated places. It is not necessary to formulate a clear strategy on the management and allocation of oil revenues in accordance with an in-depth economic vision aimed at ending the state of distortions and imbalances in the structure of the national economy and to exchange oil revenues for sustainable development

#### Correspondence

م.م ملاذ فائق مجيد  
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية  
الجامعة / قسم العلوم المالية  
والمصرفية / ماجستير اقتصاد

## هيكلة البحث

ينقسم البحث الى عدة مباحث هي : **المبحث الاول** تضمن تطور مفاهيم التنمية، وابعادها ومؤشراتها اما **المبحث الثاني** فقد تضمن واقع واشكاليات التنمية في العراق بينما **تضمن المبحث الثالث** **الضرورات المستقبلية للتنمية البشرية المستدامة** اما **المبحث الرابع** فقد تضمن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وبعض التوصيات المقترحة بهذا الشأن .

## المبحث الاول

## التنمية المستدامة ( نظرة عامة )

بدأ مفهوم التنمية المُستدامة *Sustainable Development* يظهر بشكل واضح في الادبيات التنموية العالمية في العقد السابع من القرن الماضي، ويعزى ذلك الى تزايد الوعي البيئي، فضلا عن الاهتمام الذي اثارته تقارير نادي روما ونتائج مؤتمر أستوكهولم للتنمية البشرية عام 1972 حول ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، ذاع استخدام هذا المفهوم بفعل تأثير الحوادث المسببة للبيئة وتزايد درجة التلوث عالميا وظهور مشكلات بيئية عالمية التأثير (النجار شلاش، 1991: 289). ونتيجة لذلك اصبحت البيئة الموضوع الاساسي في الادبيات الاقتصادية الخاصة بالدول النامية كرد فعل على الخوف الناتج من تدهور البيئة النابع من اسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الانتاج في اسرع وقت ممكن دون "الاكتنار" لاثار التي يخلفها هذا التنامي السريع على الانسان والموارد الطبيعية والبيئية، وكذلك نظراً لتعثر الكثير من السياسات التنموية المطبقة في الدول النامية وما سببته من تبعية للخارج وتفاقم ازمة المديونية الخارجية والفقر وتدهور الانتاجية والانتاج لجميع القطاعات الاقتصادية بدرجة اصبح فيه اشباع حاجات الجيل الحاضر تكون على حساب اشباع حاجات الاجيال القادمة وهذا هو ما يعرف "بالتنمية المستدامة".

ان الاستدامة في التنمية ( التنمية المأمونة بيئياً) يقصد بها: عدم تحميل الاجيال القادمة اعباء تنمية اليوم، وتعني ضرورة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ومن ثم تعني بان موضوع البيئة اصبح ليس بالمنغير المستقل عن الاسلوب الذي يتبعه الانسان في حياته"، بل هو دالة في ذلك الاسلوب حيث ان التنمية الاقتصادية تؤثر في الطبيعة ومواردها، والاخير يُعد القوة الدافعة " (مُدخلات) " للتنمية الاقتصادية. وحتى الان يجري

## المقدمة

تحضى عملية التنمية المستدامة باهتمام الباحثين على مختلف توجهاتهم الفكرية سواء كانوا اقتصاديين , سياسيين او غيرهم ، حيث اكتسبت هذه العملية أهمية كبيرة لاسيما في ظل التطورات الغير مسبوقة في عالمنا المعاصر، كونها تسعى إلى اجتناب الفقر والقضاء على البطالة والارتقاء بالحياة البشرية الحالية من دون الأضرار بمقدرات وثروات الأجيال ، وفي ظل توفر المقومات التنموية في الاقتصاد العراقي من موارد مالية و بيئية و بشرية و طبيعية ، لذا ينبغي أن يكون هذا الاقتصاد من مصاف الاقتصادات المتقدمة نظرا لما يمتلكه من مقومات النجاح لمن الواقع جاء على عكس ذلك ، وعليه سينصب البحث على دراسة الواقع التنموي في العراق والتعرف على الإشكاليات والمعوقات التي تواجه التنمية المستدامة فضلا عن تقديم المعالجات والحلول لتلك الإشكاليات.

## مشكلة البحث

لقد افضت الظروف غير جيدة التي مر بها العراق إلى العديد من الإشكاليات على كافة الأصعدة مما جعل ذلك من عملية النهوض بالواقع التنموي المستدامة يحتاج الى جهود جبارة.

## فرضية البحث

في ظل استمرار المشكلات التي يعاني منها العراق سواء كانت سياسية او اقتصادية او بيئية، فان ذلك يعني عدم القدرة على احداث تطور او قفزة مهمة في نوعية الحياة التي يعيشها افراد المجتمع

## اهداف البحث

- 1 - بيان اهم الإشكاليات والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي على كافة الأصعدة
- 2 -وضع المقترحات الواجب الأخذ بها بغية تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة تلك الإشكاليات او الاقلال من تأثيرها

## منهجية البحث

بهدف تحقيق هدف البحث واثبات او دحض فرضيته اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الواقع التنموي في العراق

التركيز على جانبي من خصائص الموارد الطبيعية التي تتأثر بشكل واضح بسبب التنمية هما:

**الجانب الأول :** النفاذ الذي يترتب على اتباع اساليب تستنزف ما لدى المجتمع من هبات أمكنه وفق المعرفة السائدة وان يتعرف عليها ويستفيد من خصائصها.

**الجانب الثاني :** التشويه الذي تتعرض له هذه الخصائص بسبب التلوث الذي قد تتجاوز اثاره حدود المجتمع" (خلف , 1988 : 157 ) .

كما زادت المؤتمرات والاجتماعات العالمية من وضوح معالم هذا المفهوم من خلال احتلاله مركز الصدارة فيها ، فقد عرفت التنمية المستدامة" اول مرة في تقرير برونتلند<sup>1</sup> بانها "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم" (بوران , 2003 : 4 ) .

لقد تم التأكيد على مسائل التنمية والبيئة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيروا عام 1992، حيث ينص المبدأ الرابع من هذا المؤتمر على اعلان " ان تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر الى التنمية بمعزل عن البيئة" (محي الدين , 1977 : 210 ) . وكذلك تم التأكيد على أهمية المحافظة عليها وتنميتها كونها ضرورية للتنمية الاقتصادية .

كل ما سبق لا يعني البتة في ان مفهوم التنمية المستدامة جديد تماماً حيث انه ورد بصيغ واهتمامات مختلفة ضمن مساهمات الانسان، فاهتم مثلاً قداماء المصريين والصينيين بالمحافظة على النباتات وزراعة الاشجار وحماية التربة من التصحر وتثبيتها. وقد كانت هناك كتابات عن البيئة في العهد اليوناني والروماني، فقد كتب الكثير من العلماء الإغريق والرومان عن زراعة التربة وادارة الارض واهمية حماية الطبيعة وعدم تلويثها وان الإنسان هو الخاسر من جراء تلويث البيئة. وكذلك كان هناك اهتمام بالبيئة من قبل الدين الاسلامي والمسلمين والمفكرين العرب ومن ابرزهم المفكر العربي"ابن خلدون" اذ كان له اراء حول اهمية الطبيعة والتربة والزراعة وان من يلوث هو الخاسر بالنتيجة النهائية، (الامام , 1995 : 93 ) الا ان التدخل البشري في البيئة الطبيعية ازداد بشكل واضح وخطير مع الثورة الصناعية في القرن

السابع عشر، حيث بدأ الأوروبيون في التصنيع والاستكشافات الجغرافية وحركات الاستعمار ، وبذلك بدأ تدمير البيئة نتيجة لحركة التصنيع غير المهتمة بالبيئة من قطع للغابات وتلوث للمياه والهواء والنفايات الصناعية واستخدام الوقود غير المكثرت للبيئة... الخ، وازداد تخريب الانسان لبيئته بزيادة الطلب على الموارد الطبيعية بفعل زيادة السكان وزيادة احتياجاتهم وذلك بعد الثورة الصناعية خلال القرن الثامن والتاسع عشر وما اتبعها من ثورات علمية وتكنولوجية وصناعية والتي ادت الى زيادة الضغط على البيئة على نحو كبير .

بالرغم من تعدد القوانين البيئية والاهتمامات بها ، الا ان تلك القوانين والاهتمامات كانت جميعها غير مجدية لعدم التزام الافراد بها ولان النمو الصناعي والتقدم العلمي حظي بالاهتمام المتزايد متناسين كل عواقب ذلك التقدم على البيئة (عبد الله , 1976 : 144) وفي العقد السادس والسابع من القرن العشرين اصبحت القضايا البيئية قائمة بوصفها سمة دائمة للسياسات الوطنية والدولية، وتوسعت المفاهيم البيئية بشكل كبير، وكان مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة البشرية الذي اقترحه السويد عام 1968 وعقد في استوكهولم عام 1972 اهم نقطة محورية في تاريخ الوعي البيئي. لقد تحولت الحركة في النظر الى البيئة الطبيعية في حد ذاتها (ارض، مياه، معادن، موارد... الخ)، الى النظر اليها من خلال علاقتها المتبادلة مع الانسان على مستوى المجتمعات كلها والاحتياجات الفردية من الاسكان والمعيشة، والتأكيد على العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة البشرية التي يصنعها الانسان، وبين الفقر والتدهور البيئي (عبد الله , 1976 : 144 ) .

اما في الدول النامية، ولاسيما تلك التي تعاني من قلة مواردها فقد كانت متشككة منذ البداية نتيجة خوفها من ان الاهتمام بالمشكلات البيئية قد يكون على حساب التنمية الاقتصادية، الا انه وبعد مؤتمر أستوكهولم تحديداً تم التوصل الى اتفاق في الراي على ضرورة وضع اسس لمفهوم التنمية القابلة للاستمرار. وفي عقد الثامن من القرن الماضي وما بعدها ظهرت بوادر تشير الى ان اغلب الدول النامية اصبحت تهتم بالبيئة لانها تعد احد العوامل التي لا بد ان تؤخذ بنظر الحسبان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب ان التكلفة اللازمة لمعالجة اثار الدمار والتدهور والانحطاط البيئي تستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة اصلا للتنمية الاقتصادية. "ففي عام 1991 عقد المؤتمر العربي الوزاري حول البيئة والتنمية في القاهرة والتي تم التأكيد فيه على اهمية "الحفاظ على البيئة والتقليل من التلوث

<sup>1</sup> تقرير برونتلند: هو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) للعام 1987.

ومكافحة اسباب التلوث ومنها الفقر والتنمية غير المستدامة (Future, 1993:8).

كما ظهر مفهوم التنمية البشرية Human Development، في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، بشكل واضح ، فقد ازداد الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري ودور ذلك في عملية التنمية لاسيما بعد النتائج المزدهرة من جراء التوسع في الاستثمار في الموارد البشرية، إذ ان اكثر من 80% من النمو الذي افرزته الدول الصناعية المتقدمة كان عائداً الى تطور العنصر البشري فيها بينما انحصر القدر العائد الى نصيب العامل من رأس المال المادي الى اقل من 20% (ايسيسيكو ، 2002 : 9). ومن ثم لم يعد ينظر الى الاتفاق على التعليم بانه مجرد اتفاق استهلاكي يتحمل تكاليفه من يحصل عليه، بل هو اتفاق استثماري يعود ناتجه على الفرد والمجتمع في آن واحد، ولم يعد يقتصر مفهوم التنمية على الجوانب المادية فقط بل تطور هذا المفهوم ليشمل الاستثمار في رأس المال البشري بالاضافة الى رأس المال المادي، ومن هذا المفهوم الجديد للتنمية (التنمية البشرية) انطلقت الافكار التي من شأنها القضاء على الفقر وتلبية الحاجات الأساسية لجميع شرائح المجتمع (الحناوي ، 1994 :125).

لقد عرفت التنمية البشرية وفقاً لتقارير التنمية البشرية (1990، 1991، 1992، 1993) الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، على انها " عملية توسيع لخيارات الناس" وهذه الخيارات هي : (\*)

- 1- ان يعيش الانسان حياة مديدة وصحية.
- 2- ان يكتسب الانسان معرفة وتعليم وتأهيل.
- 3- ان يحصل الانسان على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

إن الهدف من مفهوم التنمية البشرية في الخطاب الاقتصادي المعاصر هو الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي بقي سائداً خلال السنوات الماضية الى مجال اوسع، ليشمل الحياة البشرية بابعادها الاقتصادية والبشرية ومن ثم وارتباط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي، حيث ان بدون النمو الاقتصادي لن يكون من الممكن احداث تحسين في مستوى

المعيشية. الا ان الفرق الجوهرى بين مفهومي التنمية البشرية والمفهوم الاقتصادي للتنمية هو الاسلوب الذي يسلك في انفاق الدخل القومي، وليس مستوى الدخل كما في التنمية الاقتصادية إذ ان التنمية البشرية ليست مجرد مستوى التنمية (معدل الدخل القومي والفردى) ولكن في كيفية توزيع ثمار التنمية، ومن الذي يشارك في ذلك، ومن الذي ينتفع منها، ان تركيب التنمية وتوزيع منافعها تتحول الى امور رئيسة ومهمة في استراتيجيات التنمية البشرية (الاسكوا ، 1991 : 2).

يمكن تحديد الاركان الرئيسة للتنمية البشرية ومضامينها كالآتي:  
أ- تنمية الناس، من خلال اعتبارهم هم موضوع التنمية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار فيهم "اي الاستثمار في قدرات الأفراد سواء بالتعليم او الصحة او مستوى المعيشة بهدف رفع إنتاجهم وعطاءهم للتنمي".

ب- التنمية من اجل الناس، فهم المستهدفون بالتنمية، اي العمل على اشباع حاجات كل فرد في المجتمع الامر الذي يتطلب توزيعاً عادلاً لثمار التنمية على الجميع .

ج- التنمية بواسطة الناس، هذا يتطلب ان يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي سواء كان في وضع الاستراتيجيات التنموية او تنفيذها .

ان كلا مفهومي التنمية ("البشرية والمستدامة") تتميز بقصورهما وبانهما ذات مديات قصيرة ذلك لان المفهومين لم يشملا كافة الجوانب الحياتية للتنمية، فمثلاً التنمية البشرية تضمنت واقتصرت على الجوانب الاقتصادية والبشرية للتنمية، اما التنمية المستدامة فانها اقتصرت على الجوانب الاقتصادية والبيئية للتنمية (الامام ، 1995 : 101) ، وبذلك كانت الحاجة الى مفهوم اوسع للتنمية يجمع بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والبشرية والمستدامة، وهو ما يتضمنه مفهوم التنمية البشرية المستدامة كبديل للتنمية الاقتصادية والبشرية والمستدامة ويحاول الجمع بينهم والاعتماد على رأس المال الاجتماعي بدلاً من الاعتماد على رأس المال المادي ، اذ ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة *Sustainable Human Development* خلال عقد التاسع من القرن الماضي، ولاسيما بعد تقرير التنمية البشرية الرابع لعام 1993، وقد ظهر هذا المفهوم بعد قصور مفاهيم التنمية (الاقتصادية، والمستدامة، والبشرية) عن الاحاطة بكل جوانب الحياة المختلفة، وعليه يمكن تعريف للتنمية البشرية المستدامة على انها "هي توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي لتلبية حاجات الاجيال الحالية دون الاضرار بحاجات الاجيال اللاحقة،

(\*)Report Submitted by a panel of experts convened by the secretary - General of the United Nations Conference of the human Environment, 5-16 June, 1972, Development and Environment, PP. 5 and 7.

وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة بالقرارات التنموية" (باقر ، 1997 : 11) .  
ويمكن توضيح ابعاد التنمية البشرية المستدامة بالمقارنة مع ابعاد التنمية البشرية من خلال الجدول (1) الآتي:

جدول (1) يوضح ابعاد التنمية البشرية المُستدامة والتنمية البشرية

ابعاد التنمية	مفهوم التنمية البشرية	مفهوم التنمية البشرية المُستدامة
التنمية بالناس	مشاركة البشر في ادارة التنمية	النهوض بالعطاء البشري
تنمية الناس	استثمار في البشر لتنمية الموارد البشرية	تطوير التنظيم المجتمعي
التنمية من اجل الناس	التنمية الاقتصادية مع عدالة في التوزيع	الارتقاء بنوعية الحياة

(ب) مؤشر الفقر البشري.  
(ج) عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.  
2- الديناميكية الديموغرافية والاستدامة.  
(أ) معدل النمو السكاني.

مصدر : محمد محمود الامام، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية،

التنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي اسيا، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1995، ص 107.

مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

يمكن بيان مؤشرات التنمية البشرية المستدامة كالآتي (

4 - 6 : ESCWA , 2000

اولا : المؤشرات الاقتصادية :

1- التعاون الدولي لتعجيل التنمية البشرية المُستدامة.

(أ) نصيب الفرد من  $GDP$  و معدل النمو الحاصل في هذا

النصيب.

(ب) حصة الاستثمار الثابت الاجمالي في الناتج المحلي

الاجمالي.

(ج) صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات.

2- تغيير انماط الاستهلاك.

نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.

3- الموارد والآليات المالية.

(أ) رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي

الاجمالي.

(ب) الدين/ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

(ج) مجموعة المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة او المتلقاة.

ثانيا : المؤشرات البشرية:-

1- مكافحة الفقر.

(أ) معدل البطالة.

3- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب.

(أ) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

(ب) النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

4- حماية صحة الانسان وتعزيزها.

(أ) متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

(ب) عدد السكان الذين لا يحصلون على حياة مأمونة.

(ج) عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.

(د) عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

5- تعزيز التنمية البشرية المُستدامة للمستوطنات البشرية.

ثالثا : المؤشرات البيئية:-

1- حماية نوعية موارد المياه العذبة وامدادتها.

(أ) الموارد المتجددة كنسبة الى السكان.

(ب) استخدام المياه كنسبة من الاحتياطي المتجددة.

2- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المُستدامة.

(أ) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

(ب) نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي

المزروعة بصورة دائمة.

(ج) استخدام الاسمدة والمبيدات.

3- مكافحة ازالة الغابات والتصحر.

العوامل بل محصلة تفاعلات متعاضمة ومستمرة بين هذه العوامل والعلاقات القائمة بينها.

### المبحث الثاني : التنمية في العراق

يمكن النظر الى واقع التنمية في العراق من خلال مؤشر الانجاز على ارض الواقع وما تحقق من مؤشرات تنموية، وهو انجاز لا يرتقي الى ما مؤمل منه، حيث ان مسيرة التنمية شهدت اضطرابات كثيرة بفعل الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد التي أطاحت بالتنمية وأوقفت عجلتها. ومع التغيير السياسي الذي حصل بعد عام 2003 انتعشت الآمال في إطلاق تنمية حقيقية في العراق، تستبدل أوضاع التخلف وتلحق بالركب التنموي الذي تأخر عنه العراق بعد عقود من الحروب والعقوبات. الا إن قيودا جديدة فرضها الواقع في العراق بددت تلك الآمال وهددت مسيرة التنمية فيه مع التدهور الأمني والاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وفي تصنيف أعده صندوق السلام العالمي بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية اذ يقوم على ترتيب الدول حسب مؤشرات الاداء التنموي. معتمد في ذلك على مؤشر سنوي مكون من 12 مؤشرا فرعيا وافرز التصنيف لعام 2007 بان السودان جاءت على رأس قائمة الدول الفاشلة ثم العراق في المرتبة الثانية فيما احتلت النرويج أسفل هذه القائمة اذ كانت اقل الدول فشلا (أكثرها نجاحا). وفي عام 2008 تراجع موقع العراق إلى المرتبة الخامسة نتيجة التحسن النسبي في الاقتصاد والأمن وحقوق الإنسان.

- (أ) التغيير في مساحة الغابات.  
(ب) نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر.  
رابعا: المؤشرات المؤسسية (المجتمعية):-

#### 1- الحصول على المعلومات.

- (أ) عدد اجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة.  
(ب) عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.  
(ج) عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.  
(د) عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.  
(هـ) عدد المشتركين في الانترنت، مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.

#### 2- العلم والتكنولوجيا.

- (أ) عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.  
(ب) الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.

وبذلك فان التنمية في هذا الاطار التفاعلي التشابكي تمثل نسيج من الروابط بالغة التعقيد من عوامل اقتصادية وبشرية وبيئية واجتماعية مؤسسية، فضلاً عن ذلك انها ليست مجرد مجموع تلك

جدول(2) مكونات مؤشر العراق في ترتيب الدول الفاشلة الذي يصدره صندوق السلام للسنوات 2005-2008

2008	2007	2006	2005	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الأساسية
9	9	8.9	8	الضغوط السياسية	المؤشرات الاجتماعية
9	9	8.3	9.4	اللاجئون والمهجرون	
9.8	10	9.8	8.3	المشاكل الحزبية	
9.3	9.5	9.1	6.3	الهجرة	
8.5	8.5	8.7	8.7	التنمية غير المنتظمة	المؤشرات الاقتصادية
7.8	8	8.2	8.2	الاقتصاد	
9.4	9.4	8.5	8.8	شرعية الدولة	المؤشرات السياسية والعسكرية
8.5	8.5	8.3	8.9	الخدمات العامة	
9.6	9.7	9.7	8.2	حقوق الإنسان	
9.9	10	9.8	8.4	الأمن	
9.8	9.8	9.7	10	الشقاق الحزبي	

10	10	10	10	التأثير الخارجي
110.6	111.4	109	103.2	مجموع العلامة
5	2	4	4	الترتيب في القائمة

المصدر : احمد جاسم جبار الياسري , النفط ومستقبل التنمية في العراق , رسالة ماجستير , جامعة الكوفة , 2009 , ص 75 .  
**اهم المعوقات التي تواجه التنمية في العراق ما ياتي :**

• الازدواجية وعقدة الأحادية النفطية

ليس جديدا القول إن تحليل بنية الاقتصاد العراقي تكشف عن انه يتركز حول إنتاج وتصدير النفط الخام ، بفعل ذلك فقد انقسم الاقتصاد الى اقتصادين منفصلين ومتميزين، الأول حديث يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي الوقت الذي يولد فيه الأول معظم الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة فانه لا يستوعب الا حوالي (1 % ) من حجم القوى العاملة. كما إن هذين الاقتصادين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة واختفت الارتباطات الأمامية والخلفية بينهما الا في حدود ضيقة متمثلة في توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث. وبالرغم مما أثير حول ضرورات التخلص من ريعية الاقتصاد التي أرفقته وشكلت بذاتها قيودا على العدالة التوزيعية وجعلت من الاقتصاد أسير للاقتصاد العالمي من خلال تاثير التقلبات في الأسعار النفط الدولية عليه , وعيله ينبغي ان تكون بؤادر التخلص من تلك الريعية لا تزال غير واضحة، كما ان المستقبل لا يؤشر عوامل ايجابية في هذا الصدد. فالعراق لم يتمكن من بلوغ الهدف المحدد لإنتاج النفط، كما قد تعذر عليه إيجاد نوع من التوازن في النمو بالنسبة للقطاعات الانتاجية الأخرى غير النفطية، فلا تزال البنى التحتية للقطاعات غير النفطية مترهلة كذلك عزوف أصحاب المشروعات عن الاستثمار نتيجة الظروف الأمنية الغير مستقرة، وقد ترتب على كل ذلك انحسار قدرة الحكومة على توسيع استثماراتها في رأس المال المادي والبشري ( الاسكوا , 2007 : 2-3 ) .

لقد شهد القطاع الزراعي العديد من المشكلات وحالات الازدواجية ، كذلك تأثيره بشكل سلبي بسبب سياسة الاستيراد "غير المنضبط" للمواد الغذائية والمصنعات الغذائية والتردي في الأوضاع الأمنية وكذلك التوجه الحكومي نحو تمويل الأجهزة الأمنية على حساب الأنشطة الاقتصادية ومن ثم الشعور بالإحباط وإهمال الأراضي الزراعية. بالاضافة الى النقص الكبير في متطلبات العملية الزراعية من معدات وآلات وبذور جيدة، وارتفاع ملوحة الأرض

جراء أساليب الري غير المدروس، مما اثر سلبا على هذا القطاع ليكون عائقاً أمام عجلة التنمية الاقتصادية . اما القطاع الصناعي فهو الآخر يواجه المشكلات التي تركتها سياسات التصنيع الخاطئة والتي ادت الى تآكل قطاع صناعي ، فلم يتمكن من النهوض بالعبء الاقتصادي، قبل 2003 كان مجمل ما يمتلكه الحكومة في الصناعة العراقية يقدر بـ 192 مشروعا مملوكا لها يعمل فيها ما يقارب (500) ألف فرد. وتعاني جميع هذه المشروعات من التخلف التكنولوجي والنقادم، وبعد أحداث نيسان عام 2003 عانت الكثير من المشروعات من عمليات السلب والنهب والتدمير. وأصبحت أغليبتها ذات إنتاجية واطئة تشكل عبئا ماليا على الدولة. وبسبب عدم كفاءة هذه المشاريع على تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكاليف الإنتاج، فان الحكومة مضطرة حاليا لتقديم دعما مقداره (1,194) مليار دولار لها( البصري , 2007 ) .

- غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمار العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المائية والسياحية والمواد الخام.
- ضعف دور القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية و الاقتصادية وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.
- عدم الاستفادة من الكفاءات التقنية البشرية العراقية.
- انخفاض وتراجع مستوى المعيشة لأغلبية السكان. وتفكك الفئات الوسطى من المجتمع وانخفاض نصيب الفرد الواحد سنويا من الدخل القومي اذ اكدت التقارير الصادرة عن الامم المتحدة بان أكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر.
- عدم وجود تبادل تجاري بين المحافظات العراقية ما يتسبب في عدم تطور الديناميكية الداخلية للاقتصاد العراقي.
- تخلف و ضعف الحلقات الأساسية للصناعات الحديثة و بدائيه الانتاج الزراعي.
- ضعف التراكمات الرأسمالية وعدم التفاعل المتبادل بين الاقتصاد الدولي و هبوط معدلات النمو الاقتصادي.
- ضعف تقديم الدعم المالي و الفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الحكومة للتنمية المبادره الشخصية في إقامة

المشروعات وضعف التدريب و التأهيل للملاكات الوسطى و القيادية

- ضعف كبير في كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم اعتمادها بالإضافة الى التشوهات التي تتاب السوق و عدم كفاءة قدرتها التنافسية في السوق الدولية، كانت قد ولدت في مجملها ضعف كفاءة و مقدرة الاقتصاد العراقي في تفعيل و تطويع متغيرات هذه السياسات الاقتصادية لتحقيق التأثير الايجابي في النمو الاقتصادي الحقيقي .
- صعوبة التنسيق بين المصالح الوطنية وقوانين منظمة التجارة العالمية، و العمل على التعامل بحذر مع سياسات التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي.
- تزايد وتفاقم مشكلة الفقر في الاقتصاد العراقي بفعل الاخفاق في اشباع الحاجات الاساسية لغالبية السكان لاسيما وان هذه الحاجات أصبحت قابلة للزيادة وخاضعة للتطور ،مع تطور الحياة الاجتماعية ومتطلباتها المعاصرة
- ان عدم الاستقرار السياسي والامن ،لازال يحتل موقع الصدارة من بين اهم المعوقات ، وما يفرزه هذا من مشكلات تعرقل اي خطوات إصلاحية للاقتصاد العراقي .
- الخلافات المتواصلة على تولي زمام الحكم في العراق ،وعدم نضوج القرار السياسي ،الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيدا عن قضايا الحزب والديكتاتورية وحب الذات والشخصنة ،اي ان يكون الولاء للوطن
- عدم اكتمال مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة

#### • الفساد يقوض جهود التنمية

إن من أهم التحديات التي تواجه البلد في الوقت الحاضر هي مشكلة الفساد التي تفاقمت وبشكل كبير منذ الحكومة السابقة وحتى "الوقت الحاضر، إذ لا يمكن تحقيق تقدم في عملية التنمية بأصعدتها المختلفة طالما ان هناك فساداً مستشرياً في القطاعات الاقتصادية، فعن طريق الفساد يتم هدر وتبذير معظم موارد البلد مما يهدد عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد. حيث تمثلت معظم حالات الفساد في توزيع المناصب والأراضي على أساس "الولاءات للحكومة وللعشيرة أو في أعمال السلب والنهب" لاسيما في الفترات التي تعقب الحروب أو الثورات أو الانتفاضات . كما إن الدول التي تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية

يضرِب فيها الفساد بقوة طالما إن الأولوية تكون دوماً لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والامن لان هذه المرحلة تترك فراغات إدارية وقانونية ودستورية تساعد على إضعاف وتعطل الآليات الخاصة بمكافحة الفساد كما يوفر تحكّم الدولة ولاسيما النخب السياسية على الموارد الاقتصادية فرصاً لحصول تجاوزات غير مشروعة يتم استغلالها لصالح النفع الشخصي ( القاضي ، 2006 : 172 ) .

لقد اوضحت ظاهرة الفساد في العراق ظاهرة طبيعية ينظر إليها على إنها ممارسات مشروعة، ويرجع ذلك بصورة أساسية الى الحاجة في تدبير أمور الحياة الأساسية من غذاء ودواء بعدما عجزت الحكومة عن إيجاد الحلول الى العديد من المشكلات الاقتصادية ( الياسري ، 2007 : 85 ) :

- أن هذا الفساد ليس فساداً إدارياً بسيطاً يقصد به حصول الموظف على اجر إضافي إنما هو فساد مركب ومعقد بدأ من فساد الفرد الى فساد الجماعة ثم الى فساد المؤسسة ثم انتقل الى فساد الكيانات التي تحيط بهذه المؤسسات، وأصبح الفساد يتداخل مع أهداف أخرى ترمي الى التخريب الاقتصادي والتشريد السياسي وإثارة الفوضى وتمويل الإرهاب وتمويل حتى بعض الجماعات التي تدعي الشرعية في وجودها.
- يتميز الفساد في العراق بأنه فساد مسلح يحتمي بقوة السلاح وبقوة الجماعات سواء أكانت (عشائرية، دينية، سياسية) ويطرق عديدة ومتنوعة.
- إن هذا الفساد يتعلق بصلب العملية الخدمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. اي انه ليس مسألة الاستفادة من العمليات الاقتصادية، إنما هو يخص هذه العمليات ويعقدها ويعطلها الى ابعد الحدود.

#### تفاقم مشكلات التضخم والبطالة

ان ارتفاع معدلات "التضخم والبطالة" في اي بلد يؤشر عدم استقرارها من اقتصاديا مما يكون له اثر سلبي على ارتفاع تكاليف المشروعات , فضلا عن تأخر مدة الانجاز اضع الى ذلك ان عدم الاستقرار الاقتصادي يولد بيئة غير مشجعة للاستثمار سواء من قبل الافراد او الشركات .

يعد مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك من اهم المؤشرات واكثرها شيوعا في قياس معدل التضخم , اذ يتضح من الجدول ( 3 ) تزايد عرض النقد والعملة في التداول بمعدل نمو مقداره



(167,8% ) و (136,9%) على التوالي عام 2006 مقارنة بعام 2003 ليبلغ (15,5) و ( 10,9 ) ترليون /د/ع على التوالي للعام نفسه , وهذا ناجم عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه , وتدهور الوضع الأمني , وكنتيجة للتحوّل الذي طرأ على هيكل الطلب المحلي , الناجم عن التحسن الوضع المعيشي للأسر العراقية وتزايد الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي , وتوقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الزراعية والصناعية , ازدادت الاستيرادات تبعاً لذلك, مما انعكس ذلك في ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية , والإيجار من (50,8) و (24,7) نقطة على التوالي عام 2003 إلى ( 87,8 ) , (80,7) نقطة على التوالي عام 2006 , ليؤدي كل ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (28,7) نقطة عام 2003 إلى ( 76,4 ) عام 2006 , ومن ثم معدل التضخم السنوي , ليبلغ ( 53,1%) عام 2006 وعلى الرغم من إصدار

سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم (56) لسنة 2004 الذي نص على استقلالية البنك المركزي بشكل تام , وأصبح من أولويات أهدافه الحفاظ على استقرار الأسعار , إلا إن دوره خلال المدة ( 2003-2007 ) كان محدوداً. بينما نجد انخفاض معدل التضخم السنوي فيما بعد , إذ بلغ (12,7%) عام 2008 , وهذا جاء نتيجة سياسة البنك المركزي, والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار , واستمر الانخفاض في معدلات التضخم خلال الأعوام ( 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015) لتبلغ ( 8,3% , 2,5% , 5,6% , 6,1% , 1,9% , 2,2% , 1,4% ) على التوالي , وهذا الانخفاض في معدلات التضخم السنوي يعكس نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية , وذلك من خلال نافذة بيع العملة (العكيلي , 2018 : 51) .

الجدول (3) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقد والعملة في التداول ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 100=2007	معدل نموه (التضخم السنوي) %	عرض النقد بالمعنى الضيق (مليون /د/ ع)	معدل نموه %	العملة في التداول (مليون/د/ع)	نسبتها إلى عرض النقد %	معدل البطالة
2002	21,5	-	3013601	-	2563693,5	85,1	25,7
2003	28,7	33,5	5773601	91,6	4629794	80,2	28,1
2004	36,4	26,8	10148626	75,8	7162945	70,6	26,3
2005	49,9	37,1	11399125	12,3	9112837	79,9	18,0
2006	76,4	53,1	15460060	35,6	10968099	70,9	17,5
2007	100,0	30,9	21721167	40,5	14231700	65,5	11,7
2008	112,7	12,7	28189934	29,8	18492502	65,6	15,3
2009	122,1	8,3	37300030	32,3	21775679	58,4	14,0
2010	125,1	2,5	51743489	38,7	24342192	47,0	15,0
2011	132,1	5,6	62473929	20,7	28287361	45,3	11
2012	140,1	6,1	63738571	2,02	30593647	48,0	11,9
2013	142,7	1,9	73885000	15,9	35022000	47,4	11,0
2014	145,9	2,2	72692448	1,6-	36055454	49,6	12,7
2015	148	1,4	65435435	9,9-	34855256	53,2	16,4

المصدر : مرتضى هادي جندي ناجي العكيلي , تأثير تقلبات اسعار النفط الخام العالمية على التضخم والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2015) , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , 2018 . اما بالنسبة لمعدل البطالة فقد يتضح من الجدول (3) فقد تزايد حجم التوظيف المالي في المرافق الحكومية الى اكثر من خمسة اضعاف عما كان عليه قبل عام 2003 مما ادى

الى انخفاض معدل البطالة من (28.1%) عام 2003 الى (11.7%) عام 2007 فيما شهد بعد ذلك حالات تقلب تارة باتجاه الارتفاع واخرى باتجاه الانخفاض وذلك بسبب عدم قدرة القطاع العام على استيعاب قوة العاملة الجديدة لا سيما بعد ان اصبح عدد العاملين في القطاع العام ما يقارب (7) مليون موظف , فضلا عن انحسار فرص التوظيف على الاحزاب السياسية

واتباعهم في ظل توافد قوى عاملة جديدة من الخريجين الامر الذي ادى الى تزايد معدل البطالة وبلغه (16.4%) عام 2015 .

• استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية منها مولداً زيادة في مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد في ظل تخلف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة محدثاً ارتفاعاً في المستويات العامة للأسعار وتزايد الاستيرادات .

• استمرار هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنات الحكومية مما يجعل من التنبؤ وحالة اللادين صفات لصيقة بتقديرات الموازنة وامكانية تحقيق أهدافها.

• استمرار تدني نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة بفعل استمرار تطبيق مبدأ الإعفاءات الضريبية وعد استحداث ضرائب جديدة وتعدد قنوات التهرب الضريبي ناهيك عن عدم تبني تدابير جديدة.

• تدني كفاءة تنفيذ النفقات العامة في الموازنة الحكومية وخاصة الانفاق الاستثماري مما يجعل العجز السنوي في الموازنة الاتحادية عجزاً ظاهرياً يفوت فرص إنفاقية حقيقية.

• الاستمرار في تطبيق سياسة الاستيراد المفتوح قد يؤدي الى تراجع سعر صرف العملة المحلية واشتداد الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

• محدودية دور المصارف الاختصاصية في تمويل استثمارات القطاع الخاص التنموية

• انخفاض مستوى التعليم والثقافة لدى المجتمع العراقي فظاهرة الأمية أصبحت سمة متميزة وبارزة داخل المجتمع العراقي، وهذا بالتأكيد له مردود سلبي على التنمية الاقتصادية، فالقليل من المعرفة يمتلكه الفرد لا تمكنه من خلق تنمية اقتصادية حقيقية داخل المجتمع . ( فاضل وطارق , 2015 : 202 )

• تدني نسبة الانفاق المخصص على قطاع التعليم ، إذ بلغت كنسبة من الإنفاق الحكومي العام الحالي في (16.9%) عام 2003 وحوالي (9.9%) عام 2016 .

• تنامي التحديات البيئية المتعلقة بمشكلة التصحر، و مشكلة ندرة المياه و ما تمخض عنها من اضرار تمس ديمومة الحياة البشرية.

• عدم توفر السكن الملائم صحياً لغالبية العوائل الفقيرة وظهور الوحدات السكنية العشوائية .

• مخلفات الحروب المتعاقبة والصناعة وما نجم عنها من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل أخطر منها بكثير .

• ترددي الكثير من الخدمات بما فيها خدمات الصرف الصحي وما نجم عنها من مخاطر التلوث البيئي.

• ترددي خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ أمد بعيد دون محاولة ايجاد الحلول لذلك ، الأمر الذي تمخض عنه مشكلات لاتعد ولا تحصى لاسيما وان هذه الخدمة قد ترتب على ترديها، تردياً اكبر في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع العراقي.

• ضعف وجود سياسة متكاملة في مسألة البعثات الدراسية ، الى جانب عدم ارتباطها بشكل اساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد.

• ضعف المناهج التقنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية .

• ضعف المعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الجامعات والاكاديميات العراقية.

• هجرة العقول و الكفاءات العلمية الكبيرة الى خارج البلد لاسباب عديدة اهمها الظروف الأمنية والاقتصادية والمهنية والعلمية.

• التهميش المزمن للمرأة وللشباب المثقف في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب وما يتمخض عنه من اهدار للطاقات البشرية والكفاءات الضرورية لرفد الحركة التنموي في العراق .

#### المبحث الرابع - الضرورات المستقبلية للتنمية البشرية المستدامة

يعد المجتمع العراقي مجتمعا واعيا للمشكلات التي تحيط به، كما انه يمتلك الرغبة الهائلة نحو تغيير لتحقيق التطور المطلوب، و ادامة العنصر البشري ضمن الحدود الإقليمية لهذا البلد و الذي احاطت به ظروف شائكة اعاقت كل العمليات التنموية فيه، و كما هو معلوم فان هذه الظروف قد تداخلت تفرعاتها بين ما هو "سياسي او اقتصادي او اجتماعي او امني... الخ لكن مع هذا فان الرغبة الحقيقية في الحياة افضل. يدفعنا دائما الى البحث عن السبل و الحلول التي قد تسهم (ولو على سبيل الطرح الفكري القابل للنقاش)، في ايجاد و خلق الفرص للخروج من الاختناقات التي تضيق الانفاس على المواطن العراقي و من وجهة نظرنا، فان اي حلول تطرح هي بحاجة الى جهة مركزية تتبنى على عاتقها مسؤولية الاشراف والتنفيذ والمتابعة، لان الاقتصاد العراقي

لا يمكن له و في ظل ما شهده من ازمتات متتالية ارفقته بشكل كبير ان يسير تلقائيا نحو التغيير فالعلاجات التدريجية ستكون اكثر فاعلية . اذ نقطة الانطلاق نحو خطة تنمية ترتكز على عنصر الاستدامة يمكن بيانها من خلال تحديد المحاور الرئيسية الداعية الى التغيير وكالاتي :

#### اولا : المحور الاقتصادي

1. ضرورة العمل على صياغة استراتيجية واضحة" المعالم بشأن ادارة وتخصيص"الايادات النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة بعمق تهدف إلى انهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على مبادلة العوائد النفطية بالتنمية المستدامة , ولتحقيق ذلك لابد من تشكيل مجلس يتكون من ممثلي السلطات الثلاث ومن المتنفذين ذات الاختصاصات العلمية الدقيقة, ليأخذ على عاتقه رسم السياسات الاقتصادية الكلية بما يحقق الفائدة للاقتصاد بشكل عام, فيما تكون مراقبة اعمال ذلك المجلس من قبل لجنة تتكون من ممثلي لهيئة النزاهة واللجنة الاقتصادية البرلمانية ومديرية المفتش العام ومن المتخصصين حصراً , فضلا عن ممثلي عن السلطة القضائية, على أن يكون ذلك المجلس لا يشكل وفق معايير المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية و إنما وفق المعايير العلمية والمهنية والوطنية .

2. "العمل على ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية والانتاجية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما القطاع السياحي لما يدره من إيرادات مالية وفرص عمل كثيرة تسهم في تحسن مستوى معيشة الافراد و الاقلال من مشكلة البطالة , كما أن استغلاله لا يتطلب جهود كبيرة مقارنة بالقطاعات الاخرى" .

3. "ضرورة الاستفادة من الثروة النفطية من خلال معالجة النفط الخام وتحويله إلى مشتقات نفطية وعدم الاكتفاء بتصديره بشكل خام , ذلك لما يوفر من اموال طائلة يمكن الاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني".

4. "الاقلال من سياسة المناقلة بين النفقات واستخدامها في الاوقات الحرجة جداً , و رفع تخصيصات الإنفاق الاستثماري بما يحقق التوسع في الطاقات الإنتاجية وبناء البنى الارتكازية بوصفها الارضية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب".

5. "ضرورة تفعيل دور السياسة الضريبية بشكل تدريجي بما يتماشى مع تطور الاقتصاد الوطني للاقلال من الاعتماد الاقتصاد على العوائد النفطية".

6. "الارتقاء بالصناعة النفطية عن طريق "تأهيل المنشآت الاستراتيجية والتصديرية ليتناسب ذلك و المستويات المرتفعة التي يمتلكها العراق من الاحتياطات النفطية المؤكدة".

7. إن تقلبات أسعار النفط الخام , يحتم على الحكومة إنشاء صناديق سيادية يتم الادخار فيها في اوقات ارتفاع الأسعار , ليمتد للجوء اليها في اوقات الازمتات , وهذه التجربة معمول بها في الكثير من الدول النفطية كصندوق ضبط الايرادات العامة في الجزائر وصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية .

8. اعتماد سياسة الأسعار التفضيلية مع البلدان الصناعية لتصدير النفط بالتناسب مع حجم المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني , اي العمل على مبادلة النفط بالبناء والاستثمار لاسيما بناء البنى التحتية واستصلاح الأراضي الزراعية .

9. تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والأراضي اللازمة لانشاء المجمعات الصناعية , فضلا عن خصخصة بعض الصناعات الانتاجية العاطلة . حيث ان تنمية القطاع الخاص ترتبط اولاً بتعزيز بيئة الاستثمار و السعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل مشكلة البطالة

10. استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي.

11. تبني سياسة استثمارية واضحة و التقنية تشجع جميع الأطراف المحلية و الأجنبية.

#### ثانيا : المحور السياسي و الاجتماعي

1- "العمل على ضرورة سلطة القانون و منحها جميع الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والفئات المقصرة ضمن إطار يحكم جميع الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية" . والسعي نحو ضمان حقوق الانسان العراقي من خلال الأنظمة و سن التشريعات التي تؤمن تحقيق هذا الهدف".

2- ينبغي توسيع قاعدة المشاركة الشعبية و زيادة فاعليتها من خلال توافر الإرادة السياسية و المصادقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي و البيئي، ويتطلب ذلك وجود قنوات الاتصال يستطيع من خلالها المواطن العراقي إبداء الرأي، وهذا لا يتم

بدون تفعيل الحقيقي لدور الجمعيات المتخصصة بحماية البيئة و الشباب والمرأة وحقوق الإنسان " 3- "ضرورة العمل بجدية على القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر أولاً إلى مصلحة الفرد العراقي فوق الكل الاعتبارات مهما كان نوعها، والخروج من دائرة الشعارات إلى التطبيق العملي لها، لا سيما تلك التي تتعلق بالجانب الخدمي".

4- "تثقيف المجتمع و توعيته عن طريق الندوات و المؤتمرات و وسائل الاعلام كافة بثقافة محاربة كل أنواع الفساد الاداري لكونه أحد أهم الأسباب التي تقف وراء الهدر و الضياع للموارد والتخصيصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل القنوات التنموية".

5- الإسراع بعملية استكمال بناء مؤسسات الدولة الأمنية و القانونية و العسكرية و السياسية و الاستفادة من التجارب الخاطئة السابقة لغرض تلافئها. لان هذه المؤسسات تمثل ضرورة لا بد منها لتأمين العميلة بمجملها. فلا تنمية بدون أمن و استقرار".

6- "ضرورة الاهتمام الحقيقي ببرنامج شبكات الحماية من خلال إعادة هيكليّة نظام الحماية الاجتماعي القائم الذي لا يد له أن يتضمن نظام للضمان الاجتماعي و التأمينات الاجتماعية و شبكات الأمان الاجتماعي".

7- "تقليص مستوى التفاوت والتباين الإقتصادي و الاجتماعي والخدمات بين البيئتين ("الحضر والريف") وذلك من خلال تبني برامج واستراتيجيات واضحة ورسنية تهدف لحل هذه المشكلة، كالقيام بإعمار المنشآت الصناعية مثلاً التي تساهم في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة بمساندة القطاع الخاص".

### ثالثاً- المحور البيئي :

1. "ضرورة تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية و استصلاح الأراضي عن طريق تخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك. فضلاً عن اعتماد الأساليب الزراعية المتطورة، كل ذلك من اجل تقليل الضرر بموائل التنوع البيولوجي وتقليل نسبة الأحياء المهددة بالانقراض وتنفيذ البرامج الضرورية لحماية الحياة التوسع في انتشار المحميات الطبيعية".

2. "في إطار الاهتمام بتطوير إدارة النفايات الصلبة لا سيما في مراكز المحافظات، لا بد من الاشراف القطاع الخاص في هذه المهمة عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية".

3. " ضرورة الاهتمام الجاد في مشكلة التصحر، و مشكلة سوء استخدام المياه و مشكلة توفير الطاقة الكهربائية و هذه العملية تتطلب زيادة التخصيصات المالية و الاستعانة بالخبرات و المهارات المحلية والأجنبية لمعالجة التردّي الواضح في هذه الجوانب الثلاث".

4. "العمل على حل مشكلة السكن وبناء المجتمعات السكنية في الحضر والريف لما يستوعبه هذا النشاط من ايدي عاملة عاطلة، بحيث تصبح هذه العملية المحرك لتشغيل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها .

5. وضع ضوابط صارمة لمنع القيام بتصريف المخلفات الصناعية او الزراعية".

6. ان المشكلات المرتبطة بالتصنيع و التكنولوجيا، تستدعي ضرورة تغيير اسلوب الحياة الصناعية بتخفيف "التغيير في البيئة الى الحد الأدنى"، وهذا يستدعي ادارة افضل للموارد بالاقتصاد في الاستهلاك و الصيانة المستمرة للبيئة".

7. "التعاون بين وزارة البيئة والجامعات العراقية من خلال اقامة المؤتمرات والندوات التي تناقش الوضع البيئي في العراق".

8. "العمل على ترشيد استخدام الطاقة الامر الذي يمكن أن يزيد كفاءة مصادر الطاقة كما ويخدم الاغراض البيئية من خلال المحافظة على هذه الموارد غير القابلة للتجديد". لذا فان مواضيع البيئة والتنمية والنفط ينبغي أن تكون مرتبطة بعلاقات تكامل واعتماد متبادل"، فلا يمكن استمرار عملية التنمية على اساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية، كما لا يمكن حماية البيئة المحافظة عليها في ظل ظروف اقتصادية معينة تقتضي العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية مستدامة".

9. "ان المحافظات العراقية بإمكانها ومن خلال ميزانياتها المتاحة ان تخصص التمويل المطلوب لتوفير لسكانها ظروفًا بيئية صحية وأمنة ومشجعة دون أن يفضي ذلك الى متطلبات غير مستدامة فيما يتعلق بالوارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية".

### رابعاً : المحور العلمي والتعليمي

1. "العمل على ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على موازنة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الاحتياجات من جهة"، ولضمان حصول

الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم من جهة اخرى".

2. "ضرورة" منح الجامعات قدراً كافياً من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في جميع مخرجاتها ولاسيما المستوى النوعي لجودة الخريجين كونهم من أهم مخرجات التعليم العالي.

3. "ان التوجه نحو" (اقتصاد المعرفة" يتطلب تطوير برامج التأهيل والتدريب العلمي والعملي، لكي نتمكن من الوصول بقوى العمل الوطنية إلى مستوى المعرفة، ويتم من خلال غرس ثقافة العمل وتنميتها في مختلف مراحل التعليم، فضلاً عن أهمية تحفيز العامل على العمل والمثابرة والصبر والإبداع والإبتكار.

4. "توعية أفراد المجتمع بأن الهدف من التعليم هو ليس للحصول على فرصة عمل في القطاع العام أو الخاص فقط"، إنما هو حق إنساني للجميع يسهم في إكسابهم المهارات والأفكار المنطقية التي تساعده في حياته اليومية".

5. "المحافظة قدر المستطاع على رصانة الحركة العلمية في العراق في ظل الاجتهادات غير المدروسة التي تحاول الاطاحة بصرح هذه الحركة سواء كان ذلك نابع عن نوايا مسبقة او عن جهل بالمضامين بين الحقيقية لجوهر العلم و التعليم في العراق لاسيما "ان العراق قد اخذ ينهل بالكفاءات العلمية و الجاده و الطموحة التي حققت انجازات على المستويين المحلي و العالمي".

6. "العمل على ضرورة ايجاد سياسة متكاملة وعادلة قائمة على تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل اساسي بالحاجات المحلية للبلد"، والاهتمام الجاد بهذه القضية كونها تصب في نهاية المطاف في مصلحة المتطلبات التنموية المستقبلية للبلد".

7. "ينبغي بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال".

8. "ضرورة رفع كفاءة العمل في المؤسسات الثقافية والتعليمية من خلال تشجيع الاسهامات التربوية التي من شأنها رفد وتطوير تلك المؤسسات".

9. "تدريب المعلمين وتكييف المناهج الدراسية وبما يتفق مع اصلاح النظام التعليمي في العراق".

10. "التوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل".

11. "تطوير المناهج التقنية والعلمية وذلك لضمان استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية، ولهذا الغرض يمكن الاستعانة بالخبرات المحلية التي اطلعت على آخر التطورات العالمية في هذا الجانب واستوعبها بشكل كامل.

12. "العمل على تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التكنولوجية الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة".

### المصادر

1. يحيى غني النجار وامل عبد الامير شلاش، التنمية الاقتصادية (نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات)، جامعة الموصل، 1991، ص289.
2. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة الارشاد - بغداد، الجامعة المستنصرية، 1988، ص157.
3. بول بوران، محاضرات مادة التنمية الاقتصادية، عبد الوهاب النجار، طلبة دكتوراه اقتصاد، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2003، ص4.
4. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، 1977، ص210.
5. محمد محمود الامام، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية - التنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1995، ص93.
6. اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، 1976، ص144.
7. المصدر السابق، ص146-147.
8. *Our Common Future, The World Commission on Environment (1) and Development*, Oxford University Press, 1993, PP.: 8 and 9. Ibid, P.9.
9. المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية (ايسيسكو)، العالم الاسلامي والتنمية المستدامة - الخصوصيات والتحديات والالتزامات، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية، 2002، ص9.

10. عصام الحناوي، قضايا البيئة وانعكاساتها على الوطن العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 70، صيف 1994، ص 125.

11. Report Submitted by a panel of experts convened by the secretary - General of the United Nations Conference of the human Environment, 5-16 June, 1972, Development and Environment, PP. 5 and 7.

12. برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي (الاسكوا)، تقرير عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، القاهرة، 10-12 أيلول، 1991، ص 1-2.

13. محمد محمود الامام، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 101.

14. برنامج الامم المتحدة للبيئة *UNEP*، حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي - الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، ترجمة / عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد 150، حزيران، 1990، ص 55-59.

15. محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع اشارة خاصة الى الدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5)، برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 11.

16. احمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة، 2009

17. [كمال البصري](http://www.alnoor.se/article.asp?id=13299) ، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار ، مؤسسة النور للثقافة والاعلام ،

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=13299>

18. عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع اشارة لحالة العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006

19. مرتضى هادي جندي ناجي العكيلي ، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام العالمية على التضخم والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2015) ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2018 .

20. شيماء عادل فاضل علي طارق ، التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ومدى فاعلية السياسات الحكومية اتجاها

العراق دراسة حالة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر السادس 2015 .

21. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Application of Sustainable Development Indicators in the ESCWA Member Countries - Analysis of Result, United Nations, New York, 2000, [4-6].